



تقرير حول

بوادر أزمة طاقة عالمية تلوح في الأفق

مراجعة

عبد الفتاح دندي
مدير الإدارة الاقتصادية

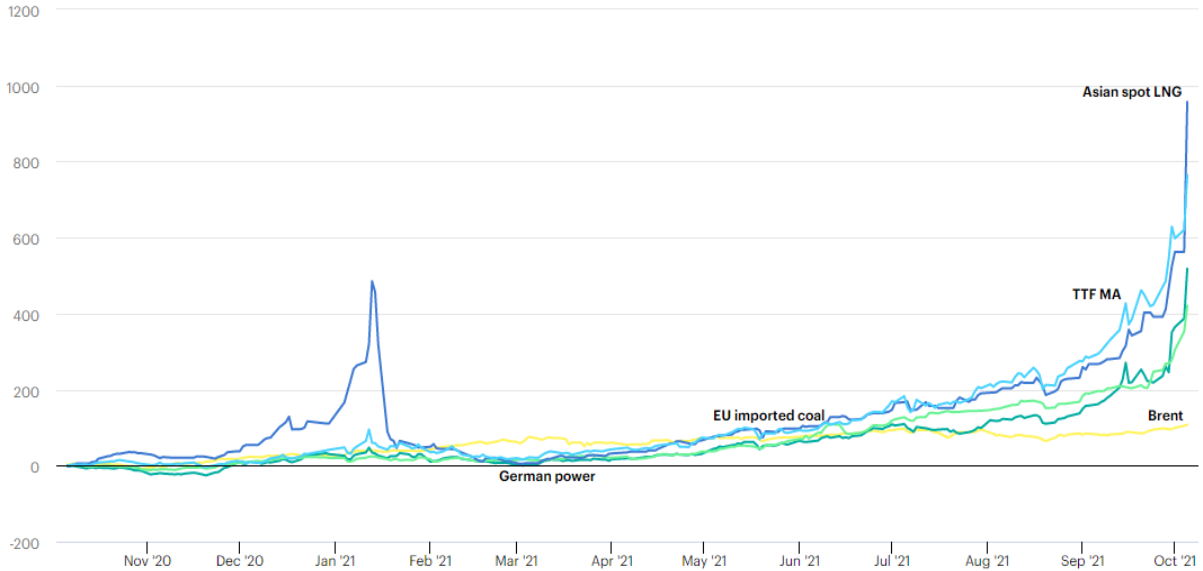
إعداد

ماجد عامر
باحث اقتصادي أول

بؤادر أزمة طاقة عالمية تلوح في الأفق

برزت في الأونة الأخيرة بؤادر أزمة طاقة عالمية، تكمن جذورها في عدم كفاية إمدادات الطاقة لتلبية الطلب القوي بعد التعافي النسبي في الأداء الاقتصادي من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد في كافة أنحاء العالم. ومع اقتراب فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية الشمالي والذي يشهد تزايد الطلب على الطاقة وخاصة لأغراض التدفئة، تنامت المخاوف بشأن تفاقم هذه الأزمة. هذا التطور دفع بالحكومات على مستوى العالم إلى اتخاذ إجراءات استباقية محاولة منها للحد من تأثير أزمة الطاقة على المستهلكين، وسط تسجيل ارتفاعات قياسية في أسعار الطاقة بشكل عام (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، والتي كان لها انعكاسات سلبية على سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية.

نسبة الارتفاع في أسعار مصادر الطاقة المختلفة خلال الفترة (أكتوبر 2020 - أكتوبر 2021) (%)

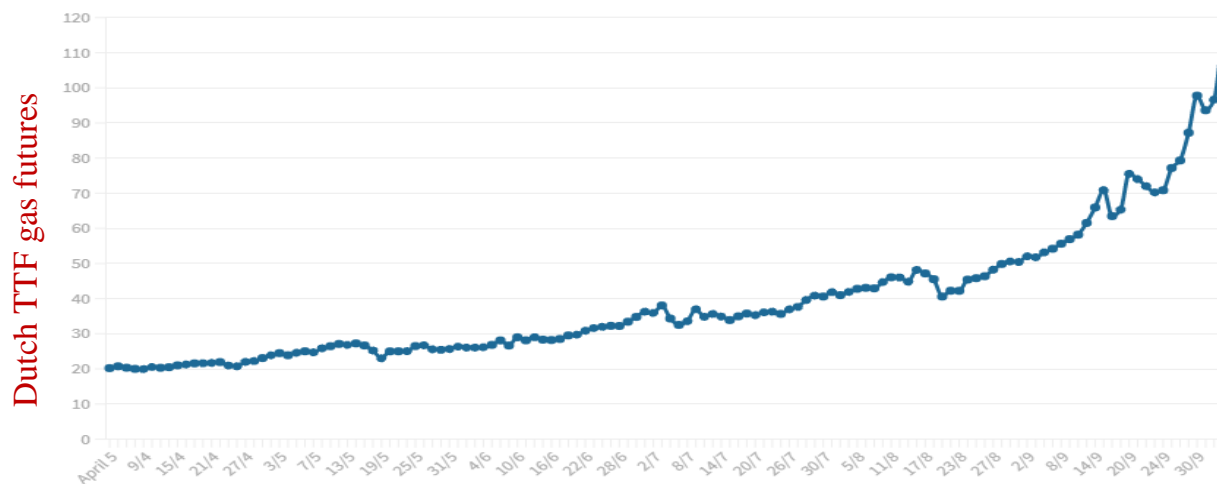


المصدر: وكالة الطاقة الدولية (IEA).

ففي أوروبا، أدى فصل الشتاء الماضي الطويل وشديد البرودة إلى استنفاد مخزون الغاز الطبيعي في أوروبا التي وصلت إلى 30% في شهر مارس 2021، كما تسبب تخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد في ارتفاع الطلب على الطاقة مما أعاق عملية إعادة التخزين التي عادة ما تتم خلال فصلي الربيع والصيف، وفي الوقت ذاته انخفضت عمليات الصيانة لحقول الغاز

الطبيعي وتراجعت الاستثمارات أثناء الجائحة، لترتفع بذلك أسعار الغاز الطبيعي بشكل قياسي، ويتم تداوله في أوروبا بسعر يعادل أكثر من 200 دولار/ برميل مكافئ نפט وهو مستوى مرتفع بأكثر من ثمانية أضعاف على أساس سنوي.

تطور أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية منذ شهر أبريل 2021 (يورو/ميجاوات ساعة)



المصدر: Intercontinental Exchange, Inc. (ICE).

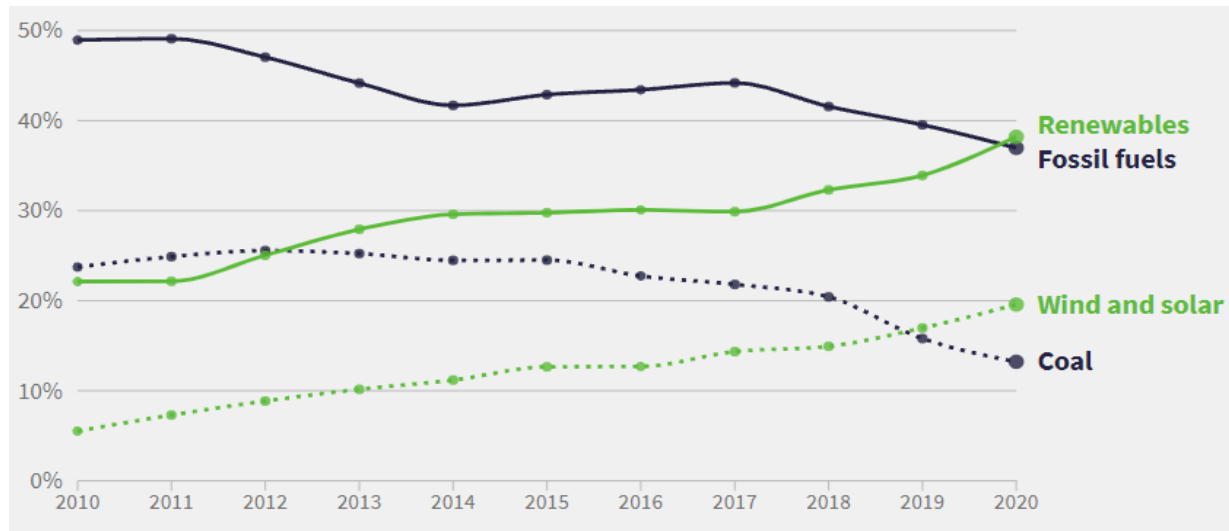
ومن شأن الطقس البارد في الأشهر المقبلة أن يخلق ضغطاً هائلاً على الدول الرئيسية المستهلكة، لا سيما الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة، مثل إيطاليا والمملكة المتحدة.

من جانبها عرضت روسيا تصدير كميات قياسية من الغاز الطبيعي إلى أوروبا هذا العام لتخفيف أزمة الطاقة التي تواجهها. هذا وتعد روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي حيث استحوذت على أكثر من 40% من واردات الاتحاد الأوروبي في عامي 2019 و2020. وأشارت وكالة الطاقة الدولية (IEA) إلى أن روسيا يمكن أن تفعل المزيد لزيادة توافر الغاز الطبيعي في أوروبا وضمان امتلاء المخزونات بمستويات مناسبة استعداداً لموسم التدفئة الشتوي المقبل.

والجدير بالذكر أن جزء من أزمة الطاقة في أوروبا يعزى إلى سعيها نحو التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري بسرعة كبيرة في إطار سياستها بشأن التحول الأخضر وخفض

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي بنسبة 55% على الأقل قبل نهاية العقد الحالي. ومن المتوقع استمرار تعرض الاتحاد الأوروبي لمخاطر تقلب أسعار الطاقة في الأعوام القادمة، قبل أن يحقق التحول الأخضر الاستقرار المتوقع في السوق الأوروبي. ويوضح الشكل التالي توجه دول الاتحاد الأوروبي نحو خفض مساهمة الوقود الأحفوري (النفط والفحم) في توليد الكهرباء مقابل ارتفاع حصة الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في عمليات التوليد.

تطور نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء بالاتحاد الأوروبي (EU-27)، %



المصدر: . Europe power sector in 2020, Ember & Agora Energiewende, 25 January 2021

ومن المرجح أن تواجه العديد من الشركات الأوروبية التأثير المزدوج الناجم عن الارتفاع في تكاليف الطاقة والانخفاض المحتمل في إنفاق المستهلكين بسبب زيادة نفقات الأسر المرتبطة بالطاقة. ويؤثر ارتفاع أسعار الطاقة بالفعل على عمليات الصناعات كثيفة الاستهلاك للكهرباء، حيث قلصت العديد من الشركات بشكل مؤقت إنتاج الأسمدة، مشيرة إلى تدهور هوامش الربح بسبب الزيادة الحادة في أسعار الغاز الطبيعي.

أما الصين، فقد قامت بتوجيه شركاتها الحكومية بتوفير الإمدادات المطلوبة لتوليد الطاقة خلال فصل الشتاء القادم، بأي تكلفة كانت، كما وجهت 72 منجماً للفحم بزيادة الإنتاج بحوالي 100 مليون طن، مع ارتفاع أسعار الطاقة، ووسط استمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي كانت القيود على استهلاكه أحد أسباب انكماش نشاط المصانع في الصين خلال شهر سبتمبر 2021 للمرة الأولى منذ

بدء جائحة فيروس كورونا المستجد. هذا وقد وجهت الصين الصناعات الكبيرة كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك الصلب والألمنيوم والأسمت، لخفض الإنتاج.

هذا وقد ارتفعت العقود الآجلة للفحم في الصين عند مستوى قياسي جديد يعادل نحو 219 دولار/طن بعد أن أضطر 60 منجماً في أكبر منطقة منتجة للفحم في البلاد إلى الإغلاق وسط طقس سيئ وفيضانات وانهيارات أرضية، مما أدى إلى تفاقم أزمة إمدادات الطاقة. وتشير التوقعات إلى أن أزمة الطاقة التي تجتاح الصين قد تستمر حتى نهاية عام 2021، حيث يتوقع انخفاض استهلاك الطاقة الصناعية بنسبة 12% في الربع الأخير. وفي هذا السياق، أصدرت مقاطعة Liaoning الصناعية ثاني أعلى مستوى تآهب لنقص الطاقة للمرة الخامسة في أسبوعين، محذرة من أن النقص قد يصل إلى ما يعادل 10-20% من إجمالي الطلب على الطاقة.

وفي الهند، تسعى مصافي تكرير النفط إلى رفع معدلات التشغيل إلى طاقتها الكاملة، وتتدافع محطات الطاقة للحصول على الفحم لتوليد الكهرباء التي تعاني بعض الولايات من انقطاعها، حيث تم إصدار تحذيرات في جميع أنحاء الهند من أن إمدادات الفحم لمحطات الطاقة الحرارية التي تحول الحرارة من الفحم إلى الكهرباء قد انخفضت بشكل خطير. وتشير أحدث البيانات أن نحو 63 من أصل 135 محطة طاقة تعمل بالفحم في الهند لديها إمدادات تكفي لمدة يومين فقط على الأكثر، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة غير المسبوقة في الطلب على الكهرباء بسبب انتعاش الاقتصاد، وهطول أمطار غزيرة في مناطق تواجد مناجم الفحم خلال شهر سبتمبر 2021، وزيادة أسعار الفحم المستورد إلى مستوى قياسي يجعله غير اقتصادي، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الفحم المحلي، وعدم بناء مخزون كافي من الفحم قبل بداية الرياح الموسمية.

وفي شرق آسيا، انخفضت مخزونات زيت الوقود في سنغافورة، مركز التخزين الرئيسي، إلى أدنى مستوياتها منذ شهر سبتمبر 2019، مع تزايد استخدامه لتوليد الكهرباء، بدلاً من الغاز الطبيعي الذي ارتفعت تكلفته في تلك المنطقة بنسبة بلغت 85% منذ بداية شهر سبتمبر 2021، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ 13 عاماً.

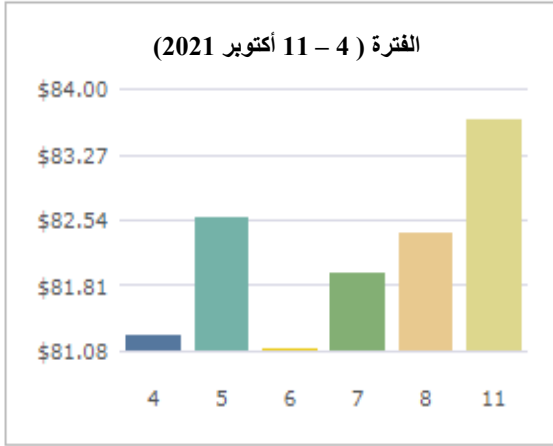
وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً في أسعار الغاز الطبيعي بنسبة تزيد عن 58% منذ بداية شهر أغسطس 2021، لتصل إلى 6.37 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في الخامس من شهر أكتوبر 2021. وارتفعت أسعار الغازولين إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014، حيث أظهرت بيانات شركة GasBuddy لتتبع أسعار الوقود، أن متوسط سعر الغازولين في محطات الوقود الأمريكية بلغ 3.262 دولار للجالون، مقابل متوسط بلغ 1.09 دولار للجالون قبل عام واحد.

كما أدى التدافع على الفحم إلى ارتفاع أسعاره أيضاً، ليصل إلى 75.50 دولار/طن في منطقة وسط Appalachia للأسبوع المنتهي في 8 أكتوبر 2021، ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 39% عن بداية العام وأعلى مستوى منذ شهر مايو 2019، وتبدو الأسعار في المناطق الأخرى أقل لكنها تتبع نفس المسار الصعودي. هذا ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك الفحم من منتجي الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23% في عام 2021، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك في الوقت الذي تتزايد فيه المطالبات لتسريع الانتقال الطاقوي Energy Transition، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

من جانبها أشارت وزارة الطاقة الأمريكية إلى إمكانية استخدام كافة الأدوات المتاحة لديها للحد من ارتفاع أسعار الطاقة، إما عن طريق بيع النفط من مخزونات الاستراتيجية أو احتمال وقف صادراتها، قبل أن تشير في وقت لاحق إلى عدم وجود إجراءات فورية بشأن هذا الأمر.

الجدير بالذكر أن أسعار النفط قد تلقت دعماً من أزمة الطاقة العالمية، حيث ارتفعت أسعار عقود خام برنت في الأسواق الآجلة إلى أعلى مستوياتها منذ شهر أكتوبر 2018 لتتجاوز مستوى 84 دولار/برميل، كما ارتفعت أسعار عقود خام غرب تكساس في الأسواق الآجلة إلى أعلى مستوياتها منذ شهر أكتوبر 2014 لتتجاوز مستوى 82 دولار/برميل. وفي هذا السياق، تشير توقعات Bank of America إلى أن أزمة الطاقة العالمية يمكن أن تساعد في رفع أسعار النفط إلى ما يزيد عن 100 دولار/برميل للمرة الأولى منذ عام 2014، مدفوعة بثلاثة عوامل رئيسية: أولها التحول من الغاز الطبيعي إلى النفط نتيجة لارتفاع أسعار الغاز، وثانيها ارتفاع استهلاك النفط خلال فصل الشتاء البارد، وثالثها زيادة الطلب على الطيران مع إعادة فتح الولايات المتحدة الأمريكية حدودها.

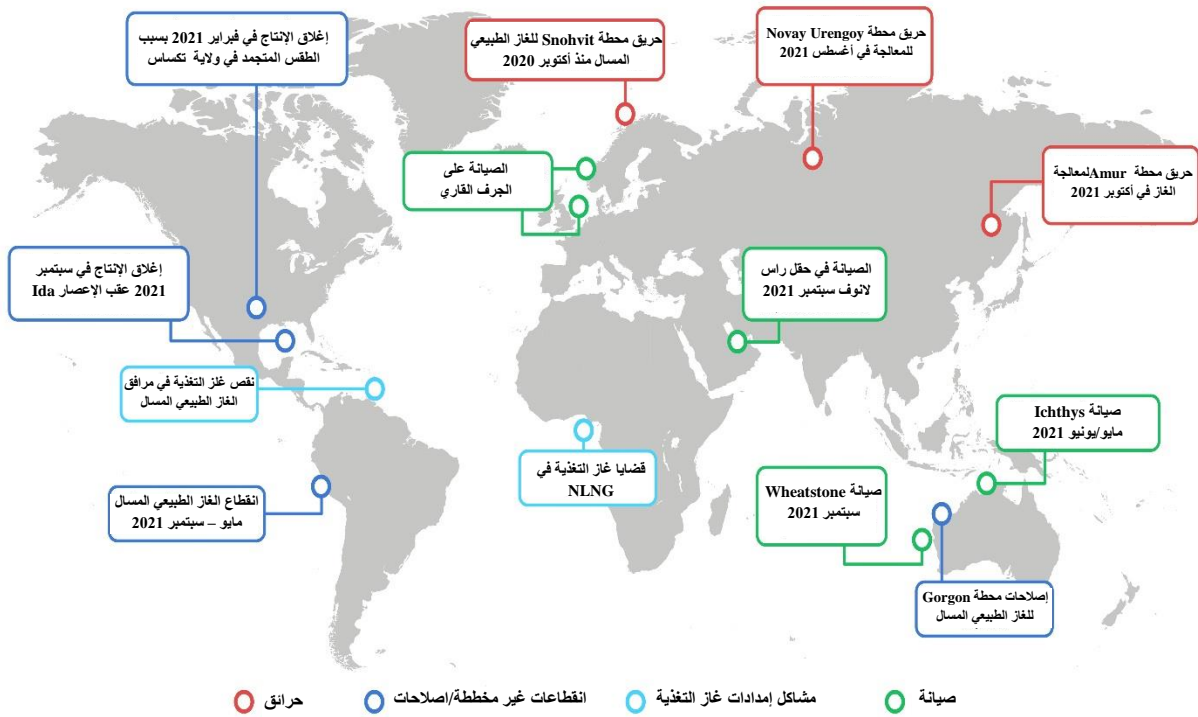
تطور أسعار خام برنت خلال الفترة (أغسطس – أكتوبر 2021) (دولار/برميل)



المصدر: Bloomberg.

وتشير التوقعات إلى أن نقص المخزونات النفطية، وحفاظ دول أوبك+ على آلية الزيادة الشهرية في إنتاجها، واستمرار أزمة الطاقة ستوفر دعماً قوياً لأسعار النفط الخام في الأشهر الثلاثة المقبلة. ومن الملاحظ توسع الفارق بين أسعار أقرب عقدين آجلين لخام غرب تكساس لشهر ديسمبر 2021 ليتجاوز 8 دولار/برميل، وهو أكبر مستوى مسجل منذ عام 2014، وهي إشارة إلى تزايد التوقعات السعودية لدى المتداولين في الأسواق الآجلة.

وعلى الصعيد العالمي، ستكون المحركات الرئيسية لديناميكيات سوق الطاقة خلال الأشهر القادمة هي درجة برودة فصل الشتاء القادم، وقوة اتجاهات النمو الاقتصادي وحجم الانقطاعات غير المخطط لها في الإمدادات. ويوضح الشكل التالي أعمال الصيانة الرئيسية والانقطاعات غير المخطط لها في إمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة المنقضية من عام 2021.



المصدر: وكالة الطاقة الدولية (IEA).

وقد تسببت أزمة الطاقة العالمية في تنامي المخاوف لدى البنوك المركزية والمستثمرون بأن يساهم الارتفاع في أسعار الطاقة في زيادة معدلات التضخم العالمية، في الوقت الذي يحاول فيه الاقتصاد العالمي التعافي من الآثار المتبقية لجائحة فيروس كورونا المستجد. هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي في أحدث إصدارته بشأن "أفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021" إلى أن التعافي الاقتصادي أدى إلى إنكفاء الزيادة المتسارعة في التضخم خلال عام 2021 بالنسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، مدفوعاً بتسارع معدلات الطلب، ونقص المعروض، وأسعار السلع الأولية المتصاعدة بشكل سريع. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر ارتفاع التضخم على الأرجح في الشهور القادمة قبل أن يعود إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد بحلول منتصف عام 2022، وإن ظلت مخاطر تسارع التضخم قائمة ويخيم عليها قدر كبير من حالات عدم اليقين.

خلاصة القول، أن أزمة الطاقة الحالية التي أدت إلى نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي في بعض الدول تؤكد، وبما لا يدع مجال للشك، على صعوبة تقليص اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري بهذه الوتيرة المتسارعة المنتهجة وسيظل الوقود الأحفوري مستحوذ على جزء كبير من مزيج الطاقة المستهلكة في المستقبل. وفي هذا السياق، يمكن التأكيد مرة أخرى على أهمية استمرار الدول العربية المصدرة الرئيسية للبتروول في دفع وتعزيز الاستثمارات الجديدة في قطاع النفط والغاز الطبيعي للحد من التقلبات المستقبلية في أسواق الطاقة العالمية، حيث يسبب انخفاض حجم الاستثمارات العالمية في النفط والغاز الطبيعي والتي تقدرها منظمة أوبك بنحو 11.8 تريليون دولار خلال الفترة (2021 – 2045)، في جعل الإمدادات أكثر عرضة للظروف الاستثنائية المختلفة التي نشهدها اليوم، ومن ثم فإن أي حديث عن وقف هذه الاستثمارات يشكل مخاطر كبيرة على أمن الطاقة العالمي.